المحنة الانقلابية والحالة الثورية

د. سيف الدين عبد الفتاح
باحث سياسي

مقدمة:

ينطلق هذا العمل من حقيقة أن ما حدث فى الثالث من يوليو هو انقلاب عسكرى أخرج فى صورة رئاسة مؤقتة يحكم العسكر من ورائها. ولا أدل على ذلك من الإجراءات الاستئصالية لفصيل بعينه وفى خريطة الطريق التى لا معقب عليها. وتتعرض الدراسة لدور الرؤى فى شرح مواقف مختلف الفاعلين فيما أعقب الثالث من يوليو فى محاولة لتفسير تلك المواقف. كما تتناول الورقة عملية إعداد الدستور الحالى كاشفة عما يجعله دستورًا انقلابيًا وليس دستورا ثوريا إذ يقوم بالأساس على استبعاد فصيل كامل بحجة أن الدستور لا علاقة له بالدين. إلا أن الكاتب يرى أن المحنة الانقلابية التى تمر بها مصر قد ولدت حالة ثورية جديدة ترى ما يحدث محاولة للإبقاء على الدولة العميقة مؤسساتها.

أتى بيان القيادة العامة للقوات المسلحة المنتظر في مشهد يتصدره الفريق أول عبد الفتاح السيسي وهو على المنصة، وعدد من قادة القوات المسلحة، بالإضافة إلى شيخ الأزهر وبابا الكنيسة، والدكتور محمد البرادعي، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، والأستاذة سكينة فؤاد، والمهندس جلال مرة (حزب النور)، ومن الشباب محمود بدر ومحمود عبدالعزيز (حملة تمرد)؛ وبدا هذا المشهد مُخرَجًا بعناية. إن الرسالة التي أريد لها أن تبرز في هذا المشهد أن ما يقوم به الجيش ليس «انقلابًا»، وأن هؤلاء جميعًا بما يمثلونه من رمزية يُضفون من خلال كلماتهم القصيرة التي أتبعت بيان الفريق أول عبد الفتاح السيسي غطاء على ما تضمنه البيان من إجراءات ومبادئ لخريطة الطريق المزعومة. هذا المشهد ليس لأحد أن يصادر على رأي الناس فيه، فهناك من أمضاه واحتفل به، وهناك من انتقده ووجه السهام إليه، وكأنني بذلك استدعى ذلك البيان الذي صدر قبل ذلك مهلًا الجميع 48 ساعة، بما يمكن تسميته «بيان الإمهال»، وفي حقيقة الأمر أن ذلك البيان قد صيغ بعبارات بعضها محكم وبعضها الآخر يمكن تأويله بالانحياز لفئة دون غيرها، وأحس الناس أن تلك الطائرات التي مرت على ميادين التحرير

رؤية تركية
2013 - 7
95 - 89

والاتحادية وبعض الميادين الأخرى في القاهرة والمحافظات تلقي عليهم الأعلام قد اختصت ميادين دون ميادين، فصار البعض يتحدث عن تفرقة بين أطراف وأفراد من الشعب تجمعوا هنا وهناك.

لقد قام هذا الانقلاب على بدعة سياسية جديدة، فكلما تحدثنا عن آليات الديمقراطية والصندوق الذي يترجم هذه الإرادة الشعبية، قالوا نحن نستند إلى إرادة شعبية أخرى تتعلق بالحشود، وما أدراك ما الحشود؟

ارتبط انقلاب الثالث من يوليو برئاسة مؤقتة هي بمثابة الستار الذي يحكم العسكر من ورائه، ليصنع حالة من الغلبة الجديدة، وقد عبّر عن ذلك تعطيل الدستور، وفرض رؤية تمثلت في جانب منها في فرمان دستوري، وفي خريطة طريق لا معقب عليها، وحل مجلس الشورى؛ بما خلق مغالبة جديدة تشكل نمطًا مركبًا يتحرك صوب تغلب في غلبة في مغالبة، لتجعل هذا شأنًا مركبًا يحرك كل عناصر الفرعونية السياسية والقهر المستتر والظاهر، واستخدام القوة والبطش، والتلويح بالاعتقالات ومصادرة الأموال، وفي ظل هذه المغالبة فإن استعادة الأمن تعني عودة المؤسسة الأمنية إلى سابق عهدها في فترة الرئيس مبارك المخلوع، فتبطش وتطارد وتتعقب من غير رادع أو قيد قانوني، صاحب ذلك حالة إعلامية خطيرة تقوم على قاعدة من صناعة الكراهية والتشفي والزهو والغرور والغطرسة، حيث تتماهى كل هذه الصفات والسمات مع ذات الصفات والسمات التي تتعلق بانقلاب العسكر، فأحدثت إنقلابًا في الخطاب شكل مسارًا خطيرًا في صناعة الكراهية، وتقديم حالة من حالات العنصرية في التعامل السياسي والمجتمعي، وأقسى من ذلك دعوات للتطهير الثقافي والديني لتيار بعينه، في التلويح بأن هؤلاء لا يصلحون لمسار المصالحة أو التفاوض أو التوافق، ضمن آليات استبعاد جديدة تقود إلى عمليات استعباد أكيدة.

استطاع الجيش من خلال هذا الانقلاب أن يهمش المؤسسات، ويجعلها ورقية لا تمثل إلا غطاء مستترًا لحكمه الفاشي

لقد قام هذا الانقلاب على بدعة سياسية جديدة، فكلما تحدثنا عن آليات الديمقراطية والصندوق الذي يترجم هذه الإرادة الشعبية، قالوا نحن نستند إلى إرادة شعبية أخرى تتعلق بالحشود، وما أدراك ما الحشود؟: تعبئة، وغسيل مخ جماعي، ومحاولة لمخاطبة غرائز الناس، والمواطنون ما بين كتل الإحباط والخوف والغضب. وبدت هذه الأمور جميعًا عند بعض من يشرفون على تنفيذها لعبة يتلهون بها ويستندون إليها، في كل مرة سيتحدثون عن الإرادة الشعبية من دون أيّ حديث حقيقي عن قياسات هذه الإرادة الشعبية وترجمتها إلى آليات وإجراءات ديمقراطية، هذه البدعة السياسية التي استند إليها الفريق أول عبد الفتاح السيسي في كل خطاباته التي تحدث فيها عن مهلة الأسبوع،

التيارات السلفية خرجت لتأييد الشرعية

ومهلة الثماني والأربعين ساعة، والانقلاب العسكري في الثالث من يوليو، ويعد ذلك أخطر ما في المشهد الانقلابي؛ لأنه فتح الباب واسعًا لتدخل الجيش في مساحات السياسة يحكم ويتحكم، بل استطاع الجيش من خلال هذا الانقلاب أن يهمش المؤسسات، ويجعلها ورقية لا تمثل إلا غطاء مستترًا لحكمه الفاشي، فلا رئيس مؤقت، ولا حكومة انتقالية، ولا مستشارون صاروا يقومون بأدوار أشبه بالأراجوزات منها إلى التوضيحات، وظل هؤلاء يمارسون في خطاباتهم خطابا تعويميًّا متناقضًا؛ تارة يتحدثون عن المصالحة، وتارة أخرى يتحدثون عن الحشود والنزول إلى الميادين.

تتابعت المجازر منذ الانقلاب العسكري في الثالث من يوليو، في اعتصام النهضة، وفي اعتصام رابعة العدوية، وفي حادثة نادي الحرس الجمهوري، وحادثة المنصة، وحوادث عدة في محافظات مختلفة بطول البلاد وعرضها، فتساقط الشهداء وسالت الدماء ووقع الآلاف من المصابين، فرسمت خريطة واسعة من الغضب الذي ارتبط بهذا الانقلاب الدامي والعسكرية الفاشية، وإن السقوط المتزايد للأرواح هنا وهناك يشكل خريطة متسعة من الأحزان والغضب المتصاعد الذي لا يمكن إيقافه بزراعة الموت في كل بيت، هذه الخرائط التي تتسع مساحاتها وتتسبب في تنامي أعداد الشهداء والمصابين في كل محافظة، تؤدي إلى تعبئة

فض الاعتصامات

الغضب في كل أرجاء مصر الذي لن يولد إلا مزيدًا من روح العنف الكامن الذي يتراكم في كل مكان. إن هؤلاء الذين لا يعرفون درس الجماعة الوطنية بكل تنوعاتها، ويتوهمون أنهم قادرون على استئصال قوى سياسية وفصيل بعينه إنما يعبرون عن قمة المراهقة السياسية، وعن روح استئصالية وعنصرية، وهم بذلك يصدرون خطاب الكراهية الذي لن يؤدي في النهاية إلا إلى تحويل بر مصر كله إلى حقل ألغام يمكن أن يتفجر في أي لحظة، لا نقول ذلك تهويلًا أو تهديدًا، ولكن هو حقيقة ما يُزرع في أرجاء مصر من غير رؤية بصير يدرك مآلات الأفعال وما يترتب عليها من نتائج وآثار وعواقب وخيمة، لا يتحملها الوطن، فضلًا عن أنه يضر ضررًا مباشرًا بالسلم الأهلي، ويؤدي إلى احتراب واقتتال بين فئات المجتمع وقوى هذا الشعب على تنوعاتها.

من هنا نؤكد أن الدولة كجهاز محايد يجب ألا يعرف التحيزات العابرة لفريق ضد فريق، ولذلك قلنا ومنذ بيان السيسي الأول الذي أعطى مهلة أسبوعًا، وما تبعه من بيانات أخرى إن ذلك هو عين التحيز لفئة دون فئة من أبناء الشعب، وحينما يتحيز النظام فاعرف أن الأمر ليس أمر دولة، ولكن هو أمر طغمة حاكمة تحاول تجميع مصالحها وتحريك تحالفاتها الاجتماعية في إطار البحث عن مفاصل الدولة العميقة، فإن كنتم تقصدون بالدولة التي يجب أن نحميها ونحافظ على هيبتها هي الدولة «العميقة» أو «الغويطة»، فإننا نقول لكم هذا الأمر لن يكون؛ لأن ذلك ليس إلا حماية لشبكات الفساد والاستبداد والبطش والقهر والتكميم والتعتيم، في إطار

من تسخير مؤسسات الدولة وأجهزتها في سياقات تتعلق بتمكين الدولة العميقة المراد مواجهتها بعد ثورة 25 يناير، والتي شكلت في حقيقة الأمر أدوات الثورة المضادة من إعلام وأجهزة أمنية وبعض القضاة الفاسدين، ضمن تواطؤ منقطع النظير، ونتساءل هل الدولة المراد حمايتها والحفاظ على هيبتها هي الدولة الفاشية؟ الدولة التي تجعل من الفرد وحدة قائمة حتى يمكن أن تمرر التمكين لعملية استبدادها (الحاكم يظل فردًا ما دام الناس أفرادًا). إن توظيف احتشاد الأفراد لخدمة الدولة العميقة التي تقوم على قاعدة فئة دون فئة، وتعيد تصنيف المواطنين على قاعدة الهوية والعنصرية (بمفهومها الثقافي الواسع)، إن هذا نموذج للدولة الفاشية بامتياز، بل إن هذه "الدولة الفاشية" تمارس أقسى درجات الفاشية الدينية في إطار من حرب الفتاوى، فتستدعي المشايخ لاستغلالهم في نسج غطاء لها في ممارسة القتل وإراقة الدماء من كل طريق.

لفهم ما حدث يمكن تفكيك المشهد، من خلال إعادة قراءته وفهمه بصورة مرتبطة بما يمكن تسميته (دور الرؤى في صناعة المواقف)؛ وهو ما يتضح في الآتي:

- فالمدنيون، الذين يُدعَون كذلك، همهم الأساسي منع الإخوان من ممارسة السياسة، وتفريغ المشهد لصالحهم دون منافسة انتخابية! فالأمر إذًا يتطلب حملة استئصال سياسي تعود بالإخوان إلى مرحلة (المحظورة) وربما (المستأصلة)!
- أما العسكر، فقد عزَّ عليهم ترك السلطة بعد ستين عامًا لسلطة منتخبة، فاستغلوا حركة الجماهير من أجل تصفية هؤلاء الذين راودهم حلم السلطة.
- مواقف معظم القوى الشبابية بعد الانقلاب متخوفة من القادم، رغم عدم نسيانها للهاجس الإخواني؛ فالشباب غضبوا من تجاهل الإخوان لهم في محمد محمود، لكنهم لا يتحلون بالفاشية، فمعركتهم مع الإخوان معركة خلاف سياسي لا استئصالي.. لذا تجد كثيرًا منهم يندد بالمجازر التي تحدث لهم، وهم أنفسهم يتعرضون لمضايقات أمنية وإعلامية بسبب عدم تبنيهم الموقف الاستئصالي.
- أيضًا موقف حزب النور متأثر بطموحه السياسي، فصمته وأحيانًا مسايرته للسلطة الانقلابية يؤكد ذلك، رغبة منه في احتلال المساحة الإخوانية، لذلك لا تجد موقف الحزب استئصاليًّا بقدر كونه موقف المتفرج المنتهز للفرصة حتى ينفض السامر ويحقق طموحه!
- أما القوميون والناصريون، فتطابقهم في الرؤى والمواقف مرتبط أساسًا بذاكرتهم مع الإخوان خصوصًا والإسلاميين عمومًا، هم يستدعون التاريخ كما كان.. بانقلابه، بدمائه، بظلمه، باعتقالاته.. فالطموح الاستئصالي هنا له جذور تاريخية تحملها ذاكرة مسكونة باستعادة التاريخ!

- كذلك المجتمع الذي انفض في بادئ الأمر عن الإخوان بسبب الأداء المترهل للسلطة الحاكمة، والدفاع على استحياء عما تعرض له الإخوان، لكنهم سرعان ما استعادوا ذاكرة المحضن الشعبي.. في ثورة 25 يناير ليؤكد قيمة وحدة الهدف والمطالبات، ومواجهة الدولة العسكرية والبوليسية الفاشية.

الدولة كجهاز محايد يجب ألا يعرف التحيزات العابرة لفريق ضد فريق

كما لا يمكن تجاهل ما تقوم به سلطة الانقلاب فيما يتعلق بالدستور، من عملية يشوبها كثير من الفساد والعوار الذي يرتبط ابتداء بالمسألة الدستورية وانتهاء بالمتحصل منها، وتأثير ذلك في مستقبل مصر السياسي، ونشير إلى عدة نقاط أهمها:

الأولى: تتعلق بالذاكرة، ولا يقصد بها تاريخ المسألة الدستورية في مصر، ولكن يقصد بها تلك الذاكرة القريبة التي ترتبط بالخطاب الذي دار حول دستور2012 م الذي أُقر بعد استفتاء، وهنا فقط فإني أطالب من يسمون أنفسهم بالقوى المدنية أن يعودوا إلى سابق خطاباتهم في كيفية بناء الدستور، وكيفية صياغته، وما هي الشروط التي يجب أن يستند إليها؟ ولماذا اعتبروا أن الدستور لا يمثل المصريين كافة؟ الخطابات في حقيقة الأمر تبرز تلك الفجوة الخطيرة بين أقوال تشدقوا بها، وبين الممارسة الحالية التي لا تعبر فقط عن أقسى درجات المغالبة التي كانوا يتهمون بها نظام مرسي والإخوان، بل يمارسون أقصى درجات الاستئصال لفصيل بعينه، ويقومون بصياغة الدستور في غيبته.

من جوف هذه المحنة الإنقلابية وُلدت حالة ثورية جديدة ترى أن هذا الانقلاب ليس إلا محافظة على جذور الدولة العميقة، وبداية لثورة مضادة لطمس ثورة 25 يناير

الثانية: تشير إلى المشهد الانقلابي الذي جعل من تعطيل الدستور أحد أدواته، بل أكثر من ذلك أنه في 3 يوليو كان العمل الانقلابي على الدستور بأداة دستورية، تشير إلى رئيس المحكمة الدستورية، وهو أمر يؤشر ومن كل طريق أن ما حدث كان انقلابًا متكامل الأركان: شهد انقلابًا على الدستور بتعطيله، وبعزل الرئيس المنتخب، وبحل الهيئة القائمة بعملية التشريع.

الثالثة: استبدال الذي هو أدنى بالذي هو خير؛ أي استبدال الدستور المستفتى عليه بما يقارب الثلثين بالإعلان الدستوري، ومع ذلك فإن ذلك الإعلان الدستوري حمل ما حمل من الحديث عن الاختصاصات والسلطات، ولم يشر بأي حال إلى جانب المحاسبات أو المساءلات، بل أشار إلى أن هذا الإعلان الدستوري جمع السلطات الفرعونية كلها في شخص رئيس مؤقت بصلاحية محدودة.

الرابعة: تشكيل لجنة العشرة المبشرين بدستور جديد، والتي قامت بعمل أخطر ما فيه أنها استطاعت أن تحرك خريطة التعديلات وفق ما تعتقد أنه يُرضي أصحاب الشوكة والغلبة، ويرضي هؤلاء الذين شكلوا لحمة هذه اللجنة، وكذا لجنة الخمسين، حتى نستطيع القول: «آتوني بعضو واحد في لجنة الخمسين لا يناصر ذلك الانقلاب»، أقول وبلا تعسف وبراحة ضمير: إن هذه اللجنة تشكيلًا وعملًا ليست إلا لجنة انقلابية لصياغة دستور انقلابي في مشهد انقلابي.

الخامسة: طبيعة المنتج الدستوري الذي ستتمخض عنه هذه العملية التي تصوغ الدستور الانقلابي، والتي تتحرك ضمن مسارات، قال البعض عنها: إنها ستقوم بتنقية هذا الدستور من «مواد أبواب الشياطين» لهذا «الدستور الإخواني»، ومن ثم فإن هذا التشكيل وهذه الصياغة سيتمان في إطار استبعادي واستئصالي لتيار بأسره وتحت مظلة أن الدستور لا علاقة له بالأديان.

السادسة: كيف يمكن الاطمئنان إلى وصف دستور سيصاغ ضمن بيئة انقلابية بأنه دستور توافقي، وهو يشير إلى معاني الاستئصال، ومعنى التغلب الدستوري من فريق سياسي على بقية خريطة القوى المختلفة في المجتمع السياسي، فالانقلاب الذي عطّل دستورًا سابقًا لا يمكنه أن يحمل لنا دستورًا مدنيًا لاحقًا.

السابعة: أن هذا المناخ الذي يكتب فيه الدستور، والذي لا يمكن قبوله في أطر السياسة ولا في خارطة طريق تسمى زورًا خريطة المستقبل يؤكد أن الحشود التي تقف الآن وتزداد في مواجهة الانقلاب العسكري هي ذات الحشود التي يمكن أن تنزل إلى صناديق الاقتراع لتصوت على دستوركم الانقلابي بـ«لا»، كاحتجاج على مساركم الانقلابي.

الثامنة والأخيرة: مستقبل مصر السياسي الذي لا يمكن أن يبنى على قاعدة انقلابية، ولا في ظل أجواء منظومة عسكرية فاشية، ولا دولة بوليسية قمعية، كل هذا لا يمكن إلا أن يؤشر على قاعدة الاستبداد، وعلى القيام بمصادرة إرادة هذا الشعب المتمثلة في تصويته خمس مرات، فهل يمكن أن نؤمن مستقبلنا في هذا المناخ الذي يصدر فيه دستور انقلابي، وانقلاب لا يحترم صوت الشعب؟ ثم تقولون في النهاية إننا نكتب دستورًا!

هذه هي المحنة الانقلابية التي تمر بمصر، إلا أنه من جوف هذه المحنة وُلدت حالة ثورية جديدة ترى أن هذا الانقلاب ليس إلا محافظة على جذور الدولة العميقة، وبداية لثورة مضادة لطمس ثورة 25 يناير أهدافًا ومكتسبات. من جوف المحنة الانقلابية ولدت المنحة في حالة ثورية جديدة ضمن حلقات الملحمة الثورية المصرية، التي تعبر عن حركة هذا الشعب الذي كسر حاجز الخوف ومكّن لترسيخ الإرادة.. ولهذا حديث آخر نقدم فيه إرهاصات المنحة الثورية.